

## وزارة العدل

## القرار

الصادر من محكمة التمييز المأذونة بإجراء المحاكمة وإصدار  
الحكم بإسم حضرة صاحب الجلالة ملك المملكة الأردنية الهاشمية  
عبدالله الثاني ابن الحسين المعظم

الهيئة الحاكمة برئاسة القاضي السيد اسماعيل العمري  
وعضوية القضاة السادة

نايف الابراهيم ، عبد الرحمن البنا ، نسيم نصراوي ، ومندوب الامن العام

مرتب الدفاع المدني

المميز : العريف رقم

وكيله المحامي

المميز ضده : الحق العام

بتاريخ ٢٠٠٣/٢/٤ قدم هذا التمييز للطعن في الحكم الصادر عن محكمة الشرطه في  
القضيه رقم ٢٠٠٢/١٥٦ فصل ٢٠٠٣/١/٩ والقاضي بتجريم المتهم العريف رقم  
من مرتب الدفاع المدني بالتهمة الاولى المسنده اليه وهي جريمة  
التزوير بالاشتراك خلافاً لاحكام المادة (٢٦٥) عقوبات وبدلالة المواد (٢٦١، ٢٦٢، ٧٦)  
من ذات القانون مكررة سبع مرات وادانته بالتهمة الثانيه المسنده اليه وهي الاحتيال  
بالاشتراك خلافاً لاحكام المادة (٤١٧) عقوبات وبدلاله المادة (٧٦) من ذات القانون مكررة  
سبع مرات وادانته بالتهمة الثالثه المسنده اليه وهي السرقة خلافاً لاحكام المادة (٢٦)  
عقوبات عسكري .

وعطفاً على ما جاء بقرار التجريم تقرر المحكمة ما يلي :-

١ - بالنسبة للتهمة الاولى وهي التزوير بالاشتراك وضعه بالاشغال الشاقه المؤقته لمدة  
ثلاث سنوات محسوباً له مدة التوقيف مكررة سبع مرات وعملاً باحكام المادة ١/٧٢ عقوبات  
تقرر المحكمة دغم العقوبات وتنفيذ العقوبه الاشد دون سواها لتصبح العقوبه وضعه  
بالاشغال الشاقه المؤقته لمدة ثلاث سنوات محسوباً له مدة التوقيف ولكونه شاب في مقتبل  
العمر تقرر المحكمة اخذه بالاسباب المخففه التقديرية وتخفيض العقوبه الى النصف لتصبح  
العقوبه وضعه بالاشغال الشاقه المؤقته لمدة سنه ونصف محسوباً له مدة التوقيف .

بصفتها : الجزائية

رقم القضية :

٢٠٠٢/٢٥٦

مخبر طاعة

٥٥٤٥

٢ - وبالنسبة للتهمة الثانية وهي الاحتيال بالاشتراك الحبس لمدة سنة واحده محسوباً له مدة التوقيف عملاً بأحكام المادة (٤١٧) عقوبات وبدلاله المادة (٧٦) من ذات القانون مكررة سبع مرات .

٣ - وبالنسبة للتهمة الثالثة وهي السرقة الحبس لمدة ثلاثة اشهر محسوباً له مدة التوقيف عملاً بأحكام المادة (٢٦) من قانون العقوبات العسكري ودغم العقوبات الواردة في الفقرات (١ ، ٢ ، ٣) وتنفيذ العقوبه الاشد دون سواها لتصبح العقوبه النهائيه وضعه بالأشغال الشاقه المؤقته لمدة سنة ونصف محسوباً له مدة التوقيف والطرده من الخدمه في جهاز الدفاع المدني .

وتتلخص اسباب التمييز بما يلي :-

١ - اخطأت محكمة الشرطه بالنتيجه التي توصلت اليها اذ ان البيانات المقدمه في هذه القضيه لا تؤدي اليها .

٢ - واخطأت كذلك بتجريم المميز بجرم التزوير بالاشتراك خلافاً لاحكام المادة (٢٦٥) عقوبات وبدلاله المواد (٢٦١ ، ٢٦٢ ، ٧٦) عقوبات .

٣ - ان البيانات المقدمه في ملف الدعوى تثبت ان المميز ارتكب جرم الاختيال خلافاً لاحكام المادة ٤١٧ عقوبات فقره ج .

لهذه الاسباب يلتمس المميز قبول التمييز من حيث الشكل وفي الموضوع نقض القرار المميز .

بتاريخ ٢٠٠٣/٣/٥ قدم مساعد رئيس النيابة العامه مطالعه خطيه طلب في نهايتها قبول التمييز من حيث الشكل وفي الموضوع رد التمييز وتأييد القرار المميز .

القرار

بعد التدقيق والمداوله نجد ان النيابة لدى الامن العام احالت المميز مع آخرين بجرم التزوير بالاشتراك خلافاً للمادة ٢٦٥ عقوبات وبدلاله المواد ٢٦١ ، ٢٦٢ ، ٧٦ من ذات القانون مكررة سبع مرات وبتهمة الاحتيال بالاشتراك خلافاً للمادة ٤١٧ عقوبات وبدلاله

المادة ٧٦ عقوبات مكررة سبع مرات والسرقه خلافاً للمادة ٢٦ عقوبات عسكري بالنسبة للمميز لوحده وذلك الى محكمة الشرطه وقد جاء باسناد النيابة العامه انه خلال شهر تشرين ثاني لعام ٢٠٠١ قام المتهم الثالث بمراجعة الاداره الماليه من اجل زياده التحويل المالي له الى بنك الاردن الا انه لم يجاب طلبه لمخالفته التعليمات الخاصه بالتحاويل الماليه للاداره الماليه للدفاع المدني ، عندها قام المذكور بعرض الموضوع على المتهم الاول مدير قلم الماليه لاعطائه كتاب لقاء مبلغ مائه دينار الا انه رفض ذلك وبعد ذلك بفترة فكر المتهم الاول بالحصول على قرض بطريقه غير مشروعه من احد البنوك فقام بالاتصال مع المتهم الثالث واتفق معه بعد ان التقاه خلف مديره الدفاع المدني على ان يقوم المتهم الثالث بتأمين شهادة تعيين باسم أي من مرتبات الدفاع المدني لهذه الغايه حيث قام المتهم الثالث بسرقة شهادة التعيين العائده للشرطي رقم

واخبر المتهم الاول انه حصل على شهادة تعيين حيث اجتمع المتهم الاول مع الثالث في منزله واتفقوا على طباعة كتاب موجه الى بنك القاهره عمان فرع الشابسوغ وتمت طباعة الكتاب على آلة طابعه في احدى مراكز الطباعه في سحاب من قبل المتهم الاول وطلب من المتهم الثالث تزوير امضاء ( توقيع ) المدير المالي بعد ان اطلعه على شكل التوقيع من خلال صورة لكتاب موقع من قبل المدير المالي وبعد اعداد الكتاب ومراجعة المتهم الثالث لفرع البنك في الشابسوغ عاد واخبر المتهم الاول بأنه يوجد له اقارب في ذلك الفرع وفرع القويسمه يعرفونه وطلب منه اعداد كتب الى فروع اخرى بعد ان قاموا بحرق الكتاب الاول بتاريخ ١٤/١١/٢٠٠١ قام المتهم الاول بطباعة كتاب تحويل موجه الى بنك القاهره عمان فرع اسواق السلام باسم الشرطي وقام بتوقيعه وسلمه الى المشتكى عليه الثالث الذي قام بدوره بمراجعة البنك المذكور بموجب شهادة التعيين المسروقه وقام باستلام صافي مبلغ القرض والبالغه (٣٢١٠) ثلاثة آلاف ومائتان وعشرة دنانير ولم يخبر المتهم الاول بانه قبض قيمة القرض وتوارى عن انظاره فتره من الزمن حتى قام المتهم الاول بالاستعانه بشقيقه المدعو من اجل قسمه المبلغ واتفقوا فيما بينهم على ان تتم عمليات اخرى ليتم تصفيه الحساب فيما بينهم وفي بداية شهر كانون اول عام ٢٠٠١ م تم شراء آلة طباعه كهربائيه من اجل استخدامها لغايات التزوير من قبل المتهم الاول والثالث حيث قام المتهم الثالث بتوصيل الآله الى منزل المتهم الاول الكائن في سحاب وخوفاً من ان يهرب المتهم الثالث بالمبلغ مرة ثانيه خطط المتهم الاول بأن يرسل شقيقه المدعو مع المتهم الثالث الى البنوك واستلام المبالغ حيث اتفقوا على ذلك دون ان يعلم المتهم الثالث بالاسم الحقيقي لشقيقه حيث عرفه من خلال جميع العمليات على انه الوكيل

احمد العبادي ويعمل في قسم التدقيق في الاداره الماليه وقد قام المتهم الثالث يرافقه شقيق المتهم الاول والذي يعرفه على انه الوكيل بمراجعة عدة بنوك واحتصلوا على عدة قروض بطرق غير مشروعته ، وفي منتصف شهر كانون اول عام ٢٠٠١ قام المتهم الاول باللجوء الى المتهم الثاني والاستعانه به من اجل الحصول على شهادات تعيين مزورة حيث قام المتهم الثاني بالاتصال مع المدعو في الرصيفه وطلب منه القيام بعمل شهادات تعيين عدد عشرة بمعرفته وانه اجتمع كل من المتهم الاول والثاني والمدعو في منزل بحضور المدعو صاحب مطبعه واتفقوا على عمل شهادات تعيين عدد اثنان مبدئياً بقيمة (١٥٠٠) دينار دفع منها (٥٠٠) دينار من قبل المتهم الاول الى المدعو وبعدها بيومين عرض المتهم الاول على المدعو ان يغير في شهادة التعيين العائده للشرطي الحلاق رقم والمستخدمه في عمليات تزوير ثلاثة سابقه واتفقوا على تغيير البيانات الوارده في شهادة التعيين بحيث يكون الاسم التواريخ مقابل مبلغ (٣٠٠) دينار وقام المدعو التعيين في نهاية عام ٢٠٠١ م حيث استخدمت هذه الشهادات المزورة باسم في بنك القاهره عمان فرع الوحدات وبعدها قام المتهم الثالث باجراء بعض التغييرات عليها إذ اصبحت باسم بعد شطب حرف الألف منها واستخدمت في بنك القاهره عمان فرع صويلح وبتاريخ ١٠/١/٢٠٠٢ م قام المتهم الاول بدفع مبلغ (٥٠٠) دينار الى المدعو وحصل بعد يومين على شهادة تعيين باسم واستخدمت في بنك القاهره عمان فرع الحسين ثم شطب المتهم الاول حرف الميم من ليصبح الاسم واستخدمت في بنك القاهره عمان فرع المحطه الا انه تم كشفها .

وبتاريخ ٩/١/٢٠٠٣ اصدرت محكمة الشرطه قرارها رقم ١٥٦/٢٠٠٢ قضت فيه بتجريم المميز بجريمه التزوير مكررة سبع مرات بالاشترار وكذلك ادانته بجريمة الاحتيال مكررة سبع مرات وادانته بالسرقه وفق ما هو مسند اليه .

وقضت استناداً الى ذلك بوضع المميز بالاشغال الشاقه المؤقته لمدة ثلاث سنوات محسوبه له مدة التوقيف عن التهمة الاولى مكررة سبع مرات وتنفيذ العقوبه الاشد دون سواها لتصبح وضعه بالاشغال الشاقه المؤقته لمدة ثلاث سنوات محسوباً له مدة التوقيف وللاسباب المخففه تخفيضها الى النصف لتصبح وضعه بالاشغال الشاقه لمدة سنه ونصف محسوباً له مدة التوقيف .

كما قضت عن التهمة الثانية عليه بالحبس لمدة سنة محسوباً له مدة التوقيف مكررة سبع مرات .

كما قضت بالنسبة للتهمة الثالثة الحبس لمدة ثلاثة اشهر محسوباً له مدة التوقيف عملاً  
 باحكام المادة ٢٦ من قانون العقوبات العسكري .

كما قضت بدغم العقوبات الواردة في الفقرات الثلاث وتنفيذ العقوبة الاشد من سواها لتصبح العقوبة النهائية وضعه بالاشغال الشاقة المؤقتة لمدة سنة ونصف محسوباً له مدة التوقيف وكذلك قضت بطرده من الخدمة في جهاز الدفاع المدني عملاً باحكام المادة (٥) من قانون العقوبات العسكري .

لم يرض المميز بهذا الحكم فطعن فيه بهذا التمييز المائل امام محكمتنا للاسباب التي اوردها في لائحة تمييزه .

وعن اسباب التمييز :-

عن السبب الاول نجد ان محكمة الشرطه توصلت الى النتيجة الحكميه بعد ان استعرضت وقائع الدعوى وما قام به المميز من افعال مجرمه قانوناً مستنده في ذلك الى بيانات في الدعوى قامت المحكمة بالاشاره اليها واستخلصتها منها النتيجة استخلاصاً صحيحاً وسليماً نقرها عليه وعليه يكون هذا السبب مستوجباً للرد .

عن السبب الثاني نجد ان المميز وكما هو ثابت من اوراق الدعوى وبياناتها قام بسرقة شهادة التعيين العائده للشرطي وقام بتزوير توقيع المدير المالي وقام بموجب شهادة التعيين المسروقه باستلام عدة مبالغ من عدة فروع بنوك ، كما قام المميز بتزوير شهادة التعيين المشار اليها وكذلك قام بعمليات تغيير وتزوير في شهادات تعيين المذكور لتصبح باسم الرقيب

لتصبح باسم مع تغيير العسكري ليصبح ، بدلاً و تم انشاء كتب التحويل الى فروع البنوك بهذه الاسماء المزورة وكان المميز يستلم القروض على هذه الاسماء كما قام بتزوير شهادة تعيين ورقم المدعو حيث اصبحت

واصبح الرقم العسكري بدلاً من كما ثبت ان المميز قام بأخذ القروض من فروع البنوك باسم اصحاب شهادة التعيين ثم قام بتزويرها وتغييرها ايضاً باسم اشخاص

آخرين في خدمه وقبض مبالغ من البنوك بهذه الطريقه وتكررت هذه العمليه ، وقد تم الحصول على مبالغ من البنوك نتيجة تزوير كتب التحاويل الماليه وكذلك تزوير شهادات التعيين التي استخدمت في عمليات الاقتراض من البنوك .

وعليه وحيث توصلت محكمة الشرطه الى هذه النتيجة فإن هذا السبب يغدو مستوجبا للرد .

عن السبب الثالث : نجد ان ما ورد به لا يصلح سبباً للنقض ذلك ان ما اورده المميز من ان البيانات المقدمه في الدعوى تثبت ان المميز ارتكب جرم الاحتيال ما هو الا اقرار منه بما توصلت اليه المحكمة بقرارها المميز وهذا لا يشكل سبباً للطعن مما يتعين رد هذا السبب .

لذلك وحيث ان اسباب التمييز لا تنال من الحكم المميز او تجرحه فنقرر رد التمييز وتأييد القرار المميز واعادة الاوراق الى مصدرها .

قراراً صدر بتاريخ ١٣ ربيع اول سنة ١٤٢٤هـ الموافق ٢٠٠٣/٥/١٥

القاضي المترئس

عضو

عضو

عضو

عضو

رئيس الديوان

دقق

م ض